تغليبه للمصلحة القومية العليا على المصالح الحزبية ـ الفئوية.

هذا التشخيص للموقف السياسي وهامش حركته لكل من المعراخ والليكود، تثبت صحته بالممارسة العملية. فالليكود أيد كل الحروب الاسرائيلية ـ العربية التي حصلت في عهد حكومات المعسكر العمالي. وكثيراً ما دفع باتجاه شن تلك الحروب؛ بينما لعب دوراً كابحاً وضاغطاً على الصعيد السياسي في عهد تلك الحكومات. في المقابل، نادراً ما اتخذ المعراخ العمالي مواقف سياسية معارضة من التسويات، أو الاتفاقيات، التي انجزها الليكود وهو في الحكم. فعلى الرغم من تحفظاته من مشروع الحكم الذاتي الذي طرحه بيغن على الكنيست، فقد اكتفى المعراخ، في حينه، بالامتناع عن التصويت (في أواخر العام ١٩٧٧). لكنه، عند التصويت على اتفاقيتي كامب ديفيد، أيّد الاتفاقيتين على الرغم من تحفظاتهما من مشروع الحكم الذاتي، ومن موضوع ازالة المستوطنات في مشارف رفح وسيناء؛ بينما اتخذ الليكود، قبل ذلك، مواقف معارضة في الكنيست ضد اتفاقيات فصل القوات في اعقاب حرب العام ١٩٧٣، وكذلك ضد الاتفاق المرحلي الثاني في سيناء، في العام ١٩٧٥. وتبرز هذه الوضعية، لناحية هامش المناورة السياسية في مواقف الطرفين، في الموقف من حرب لبنان، واهداف تلك الحرب. فالمعراخ ـ كما أكّد أكثر من واحد من قادته ـ أيّد تلك الحرب على اساس خطتها الصغرى، أي في شقها الفلسطيني. لكنه اتخذ، لاحقاً، موقفاً انتظارياً ازاء الأهداف السياسية لتلك الحرب، وفي مقدمها اقامة نظام حكم جديد في لبنان، وابرام معاهدة سلام معه. وهكذا، فعلى الرغم من معارضته اللاحقة للاهداف السياسية للحرب، كونها «غير واقعية»، الاّ انه لم يتخذ موقفاً معارضاً من المفاوضات الاسرائيلية ـ اللبنانية، ولا من الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه.

وهذا التشخيص لمواقف الحزبين الكبيرين، وللدور الذي يمكن لكل منهما ان يلعبه على صعيد عملية التسوية في المنطقة، يقود الى استنتاج على غاية من الاهمية. فاذا كان الحزبان الكبيران قادرين على شنّ الحروب في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فانهما، على صعيد القدرة على تسوية ذلك النزاع، غير متكافئين. فعلى هذا الصعيد، يمتلك الليكود اليد الطولى. فهو الأقدر على التوصل الى تسويات، وهو الأقدر على كبح مساراتها.

اذن، فعدم التكافؤ هذا بين الحزبين الكبيرين المرشحين لقيادة سفينة الحكم في اسرائيل، بعد الانتخابات المقبلة، والناجم في الأساس ـ كما أوضحنا سابقاً ـ عن الخلل الذي حدث في ميزان القوى البرلماني بين الحزبين الكبيرين، بتحوّل هذا الميزان من وضع الهيمنة المطلقة للمعسكر العمالي في العقد الاول من عمر الاحتلال، الى وضع التعادل ـ مع ميل طفيف أحياناً لصالح معسكر اليمين ـ في العقد الثاني من عمر الاحتلال؛ هذا الوضع من عدم التكافؤ في القدرة على صنع القرار السياسي وتمريره بعد ترجمته الى اتفاقيات سياسية، أو الى مجرد مسارات ومشاريع سياسية، يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار، على الصعيدين، الاقليمي والدولي، من جانب أطراف النزاع المباشرين، والمعنيين به في سياق عملية تقويم نتائج الانتخابات الاسرائيلية باحتمالاتها المختلفة، وتأثير تلك النتائج في الخيارات السياسية الاسرائيلية في المرحلة المقبلة.

وفي مجال الاحتمالات، هناك أكثر من احتمال بالنسبة الى نتائج الانتخابات المقبلة. وكل واحد منها ـ طبقاً لميزان القوى الذي يأتي به ـ يفتح ابواباً، أو نوافذ، امام هذا الخيار السياسي أو ذاك، ويغلق أخرى. لكن الورطة الحقيقية التي سوف تعمّق مأزق عملية السلام في الشرق الاوسط، على الصعد الاسرائيلية والعربية والفلسطينية والدولية، اذا اسفرت الانتخابات المقبلة عن عدم